

## بيان صحفي

### مواجهة الهجرة غير النظامية في تونس وخطوات صارمة مقابل مساعدات أوروبية!

خلال سنة ٢٠٢٣ وحسب ما ورد في موقع fides.net بتاريخ ٣١ تموز/يوليو ٢٠٢٣ فإن:

- عدد ضحايا الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية بلغ ٩٠٣ ضحية ومفقود.
- عدد المجتازين الذين تم منع اجتيازهم انطلاقاً من السواحل التونسية (جنسيات تونسية وغير تونسية): ٣٥١٤٣ مهاجراً/ة.
- عدد القصر التونسيين الواصلين إلى السواحل الإيطالية: ١٥٢٦ قاصراً/ة.
- عدد النساء التونسيات الواصلات إلى السواحل الإيطالية: ٣٧٩ مهاجراً/ة.

معطيات أورها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تقرير له جمعها مشيراً إلى أنها ليست أرقاماً نهائية ومضبوطة فهناك أرقام "لا مرئية" تتمثل في أعداد المهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا عبر مختلف المسالك دون أن يمرّوا عبر السلطات المحلية أو الهياكل الأمنية ولا أثر لهذه الأعداد في أي إحصاء. هذه الأرقام غير المرئية هي أرقام مهمة تختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين كما تضم أيضاً عمليات الانطلاق من السواحل التونسية التي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية أو تلك التي يتم منع اجتيازها دون أن تصدر في بلاغات أو دون أن يُعلن عنها.

منذ أيام قليلة تجددت المأساة ولقي ٤١ مهاجراً حتفهم في حادث غرق قارب قبالة جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، بحسب ما ذكرت وكالة الأنباء الإيطالية (أنسا)، نقلاً عن روايات ناجين. وأشارت الوكالة إلى أن أربعة أشخاص نجوا من الحادث أبلغوا رجال الإنقاذ أنهم كانوا على متن قارب انطلق من مدينة صفاقس في تونس وغرق وهو في طريقه إلى الشواطئ الإيطالية. ينتمي المهاجرون إلى جنسيات مختلفة. وقد تحولت مدينة صفاقس، حسب مراسل العربي في تونس إلى مركز أساسي لعبور المهاجرين غير النظاميين إلى إيطاليا، بحكم أنها أقرب منطقة إلى جزيرة لامبيدوزا التي وقع في محيطها حادث الغرق الجديد. مئات من المهاجرين يلقون بأنفسهم إلى مصير مجهول، يحتمل إحدى نتيجتين: إما النجاة والوصول إلى سواحل إيطاليا وربما حياة أفضل مما هم عليه في بلدانهم، وإما الموت أو الضياع والوقوع فريسة بين أيدي المجرمين. صارت تونس وجهة العديد من المهاجرين الذين فروا من النزاعات والأزمات التي عمّت بلادهم فهي إما أن تكون ملاذاً لهم أو نقطة انطلاق لهجرتهم نحو إيطاليا (سوريون - أفارقة). ولكنّ تونس ليست أفضل حالاً من بلدانهم فأهلها يعانون الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية - خاصة بعد الثورة - وما شهدته من أزمات جعلها محط أنظار مزيد من الطامعين في ظل حكم العملاء المجرمين الذين أغرقوها في مستنقع المديونية والرهنية فانعكس ذلك على الأوضاع المعيشية إذ ارتفعت الأسعار وازدادت البطالة وعمّ الفقر نتيجة التضخم المالي وتراجع قيمة الدينار فقد بلغ تضخم الأسعار مستويات قياسية (ما يقارب ٨,٢%).

بسط هؤلاء الفاسدون للغرب سجّادا أحمر يسير عليه مختالاً فخوراً يتحكم في البلاد ويملي شروطه ويحكم قيوده، ينثر منظماته وهيئاته هنا وهناك ليستنزف ثروات البلاد وخيراتنا ويفرض عليها قيوداً ويكبلها بقروض عجزت الدولة عن توفير السيولة لتسديدها وعن استيراد المواد الأساسية ليبقى أهلها جوعاً يققون في طوابير للحصول على حفة من السكر أو الطحين أو قليل من الزيت!

فأي حال هذا الذي آلت إليه البلاد وأي هوان هذا الذي صار فيه العباد؟!!

عدد كبير من الشباب في تونس لا يرى له مستقبلاً سوى الهجرة إلى أوروبا، فقد فقدوا جميع المحفزات في بلادهم إذ أصبح سقف الأجور غير كافٍ حتى لتوفير حاجياتهم الأساسية.

شبابنا يائس وقد أغلقت دونه كل الأبواب، فلا عمل ولا حياة كريمة، ولا يمكنه تحصيل ثمن أكله ولباسه فكيف له بالتفكير في بناء بيت وإعالة أسرة؟

لم تعد "الحرقة" فكرة تنتاب الشباب فحسب بل صارت، كما أطلق عليها البعض ثقافة شعب بأسره، فكم من أسرة صعدت قوارب الموت؟! وكم من أطفال ونساء كانوا في عداد الموتى والمفقودين؟! الكل يفر بحياته لأنه ميّت في بلاده. فمقومات الحياة الكريمة مفقودة وكرامة الإنسان مهدورة! فحين يحمل المرء أطفاله الصغار ليلقي بهم في عرض البحر لا يدري أبلغ بهم بر الأمان أم أنهم سيكونون طعاماً للحيتان، وحين ترسل الأم ابنتها القاصر طمعا بأن تبلغ سواحل إيطاليا وتحصل على اللجوء فتلحق بها دون مراعاة لما قد يصيبها... حين تتكرر هذه القصص وتتنوع فهذا يعني أن الأمر قد بلغ منتهاه وبات الناس لا يلوون على شيء أمام انسداد الآفاق وفقدان الأمل في عيش كريم.

**يا أهلنا في تونس:**

الأمر جلل والوضع خطير! وما يحدث من كوارث غرق جراء الهجرة غير النظامية أو ما يسمى بـ"الحرقة" لا بد من وضع حد له وإنقاذ أبنائنا حتى لا نراهم جثثاً هامدة ترمي بها الأمواج على شواطئ البحار لتدفن في مقابر للغرباء. الأمر أعمق من أن يكون حادثة غرق تعلن عنها السلطات الإيطالية!

- فحين تحتضن إيطاليا بتاريخ ٢٣/٠٧/٢٠٢٣م مؤتمراً دولياً لمواجهة الهجرة غير النظامية، ويتمخض هذا المؤتمر عن إقرار ما سُميت بعملية روما لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية،

- وحين تشمل العملية إجراءات عدّة أبرزها تضيق الخناق على تهريب البشر وتحسين التعاون بين الدول الأوروبية والأفريقية في مجالات عدّة،

- وحين يكون هاجس المؤتمر الأكبر تعميم نموذج تونس التي وقّع معها قادة أوروبيون اتفاقاً وُعدت بموجبه البلاد بمساعدات تزيد قيمتها على مليار يورو مقابل اتخاذها خطوات صارمة لمواجهة الهجرة غير النظامية عبر أراضيها، نجد تفسيراً لما جاء من أخبار تؤكد تورط الحرس والسلطات في هذه الكوارث وفي غرق عديد المهاجرين الأبرياء.

إننا في القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير نتألم لمصاب مئات العائلات التي فقدت أبنائها وبناتها ونندد باستثمار هذه الظاهرة من تلك الشبكات الإجرامية التي تعمل على جمع أكبر قدر من الأموال، يساعدها في ذلك ذوو النفوس الضعيفة الذين يقبلون بإزهاق أرواح أبرياء مقابل حفنة من المال أو منصب أو جاه!

وندعو أهلنا في تونس إلى الوقوف على الأسباب الحقيقية لما هم فيه من معاناة وآلام ومن ضيق أفق وضياح آمال لينجلي الأمر ويُعرف الحل الجذري لكل مشاكل الحياة فيعمل الجميع على إيجادها.

وندعوهم إلى العمل معنا لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة على منهاج النبوة، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.



القسم النسائي

في المكتب الإعلامي المركزي

لحزب التحرير